المحتويـــات

الصفحـة

الفصل التاسع	**: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف**	1
	نظرة عامة	1
	موازين المدفوعات	2
	الموازين التجارية	2
	موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية	4
	موازين الحسابات الخارجية الجارية	6
	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية	8
	الاحتياطيات الخارجية الرسمية	10
	الدين العام الخارجي	11
	أسعار صرف العملات العربية	16
	ملاحق الفصل التاسع : (1/9)-(9/ 12)	17

الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تعزز وضع موازين المدفوعات والاحتياطيات لمجموع الدول العربية في عام 2004 بفضل الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وقيام الدول العربية المنتجة بزيادة الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتنامي. وبذلك ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية كمجموعة خلال العام. وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل وتراجع العجز في صافي التحويلات الجارية، في تحقيق موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية لأكبر فائض لها خلال الفترات السابقة، ومنذ عام 1981. ولقد ارتفع الفائض الخارجي الجاري في الدول المصدرة الرئيسية للنفط وتحسن في بقية الدول، باستثناء سورية وعمان، حيث تراجع الفائض الخارجي الجاري بنحو 50 في المائة في عمان وحوالي 72 في المائة في سورية. وبلغت نسبة الفائض الخارجي الجاري للدول العربية كمجموعة حوالي 12.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، مقارنة بنحو 9 في المائة في عام 2003. وقد مكن الفائض في موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول عام 2004 من رفع حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وتحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية.

وشهدت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة تحسناً أيضاً خلال عام 2004. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الدين العام الخارجي لهذه الدول، فإن زيادة عوائد الصادرات النفطية لبعض الدول المقترضة، مكنها من تقليل مستويات مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة كما في الجزائر. ونتيجة للنمو الجيد للناتج المحلي الإجمالي وللصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت أيضاً نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة.

وأدى استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال عام 2004 ، إلى تراجع أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو، وبصفة خاصة عملات الدول العربية التي ترتبط بالدولار. وبوجه عام يؤدي هذا التراجع إلى زيادة تنافسية الصادرات غير النفطية العربية. وبالمقابل ترتفع قيمة السلع المستوردة من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار، ومنها بشكل خاص الاتحاد الأوروبي واليابان.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

تواصل الارتفاع في فائض الميزان التجاري للدول العربية في عام 2004 ليزيد عن المستوى القياسي السابق الذي كان قد تحقق في عام 2003. فقد أسفر الميزان التجاري لمجموع الدول العربية عن فائض قدره 153.3 مليار دولار وهو ما يتجاوز فائض عام 2003 بنسبة 39.7 في المائة. ويعزى هذا الفائض إلى ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 29.1 في المائة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الواردات الإجمالية (فوب) بنسبة 22.9 في المائة. وبلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية في عام 2004 للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال العام المذكور نحو 18.3 في المائة مقارنة بنسبة 15.0 في المائة في عام 2003.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ارتفاع الفائض التجاري في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط. ولقد تحققت أكبر الزيادات من حيث الحجم في السعودية التي ارتفع فائضها التجاري من 59.1 مليار دولار في عام 2003، إلى نحو 84.9 مليار دولار في عام 2004. وهو ما يمثل قرابة 55 في المائة من الفائض التجاري العربي الإجمالي. وإلى جانب السعودية، ارتفع الفائض التجاري لليبيا بنسبة 63.7 في المائة، والكويت بنسبة 62.0 في المائة، كما ارتفع الفائض بحوالي الثلث تقريباً في كلٍ من الإمارات وقطر وعُمان، وارتفع بنسبة 28.1 في المائة في الجزائر. وبالنسبة للدول العربية الأخرى التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها، ارتفع الفائض التجاري بشكل ملموس في كلٍ من اليمن والسودان وبدرجة أقل في البحرين، بينما تحول الفائض التجاري إلى عجز في سورية نتيجة لزيادة الواردات بشكل ملحوظ. كذلك، اتسع العجز التجاري في مصر التي زادت فيها الواردات خلال عام 2004 بعد أن كانت قيمتها المطلقة قد انكمشت طوال السنوات الثلاث السابقة. أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد تزايد عجز الميزان التجاري المزمن لديها بدرجات متفاوتة أبرزها في الأردن ولبنان والمغرب.

فيما يخص الصادرات، حققت جميع الدول العربية ما عدا سورية زيادات في قيمة صادراتها خلال عام 2004. فبالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 42 في المائة في ليبيا و38.7 في المائة في الكويت و35 في المائة في السعودية. كما ارتفعت بنسبة 32 في المائة في الجزائر و26 في المائة في قطر و23 في المائة في الإمارات و14 في المائة في عُمان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام في معظم هذه الدول خلال عام 2004، فقد ارتفعت أيضاً عوائد الصادرات من الغاز الطبيعي خاصة في قطر والجزائر، كما ارتفعت الصادرات من المكثفات والبتروكيماويات والمنتجات النفطية المكررة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت صادرات المناطق الحرة وإعادة التصدير ارتفاعاً ملحوظاً في الإمارات كما ارتفعت إعادة التصدير في قطر.

وبالنسبة للدول العربية الأخرى، التي تمثل حصيلة النفط جانباً مهماً من عوائد صادراتها، ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات في السودان بنسبة 49 في المائة ومصر بنسبة 36.5 في المائة واليمن بنسبة 20 في المائة. كما ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 13 في المائة في البحرين بينما انخفضت في سورية بنسبة 3.5 في المائة. وبجانب الزيادة في الصادرات النفطية في مصر، فقد تحسن أداء الصادرات غير النفطية مستفيدة من الإصلاحات التي نفذت مؤخراً في المجالات التجارية والجمركية وإصلاحات سعر الصرف. كما يلاحظ حدوث تحسن في صادرات الحيوانات الحية والصمغ العربي والحبوب الزيتية في السودان خلال عام 2004.

أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 26 في المائة في الأردن وبنسبة 16 في المائة في تونس، حيث ارتفعت صادرات البلدين من الملابس والمنسوجات والتي تمثل نحو ثلث الصادرات الإجمالية في كليهما. كذلك ارتفعت الصادرات من الفوسفات والبوتاس والخضر والفاكهة في الأردن، كما ارتفعت الصادرات من فئة آلات ومعدات النقل وصادرات الزيوت النباتية والأسمدة في تونس. وبجانب هذين البلدين، ارتفعت الصادرات بنسبة حوالي 11 في المائة في كلٍ من لبنان وجيبوتي والمغرب. أما في موريتانيا، فقد ارتفعت الصادرات خلال عام 2004 بنسبة 35 في المائة، بعد أن كانت قيمتها المطلقة قد سجلت انخفاضاً متواصلاً خلال السنوات الثلاث الماضية. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الطلب والأسعار الدولية على سلعتي التصدير الرئيسيتين، وهما الحديد والأسماك.

وفيما يتعلق بالواردات (فوب)، فقد ارتفع إجماليها بنسبة 22.9 في المائة خلال عام 2004 كما أشير أعلاه. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل في إحداث هذه الزيادة منها، ارتفاع الواردات من مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية لمقابلة متطلبات النمو الاقتصادي الملحوظ الذي تحقق في عدد من الدول العربية. ومنها تحفيز حركة الاستيراد في عدد من الدول العربية بفضل سياسات التحرير التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية إضافة إلى تحسن توفر النقد الأجنبي في بعض الدول التي عانت في فترات سابقة من شح النقد الأجنبي. كذلك، وبالنظر لاستمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال العام، فقد ارتفعت قيمة السلع المستوردة من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار ومنها بشكل خاص دول الاتحاد الأوروبي واليابان وذلك عند تحويلها للدولار. وأخيراً، فقد ارتفعت أيضاً قيمة الواردات في الدول العربية المستوردة للنفط نتيجة لارتفاع أسعاره خلال العام.

ويلاحظ أن أعلى نسب الزيادة في الواردات خلال عام 2004 سجلت في الأردن والسودان ومصر. ففي الأردن، ارتفعت الواردات بنسبة 43 في المائة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات من النفط ومشتقاته وكذلك الواردات من الآلات ومعدات النقل. وفي السودان، ارتفعت الواردات بنسبة حوالي 41 في المائة بالنظر إلى زيادة الاستيراد المرتبط بتطوير قطاع النفط إضافة إلى ارتفاع الواردات من المصنوعات الأساسية. وفي مصر، ارتفعت الواردات بنسبة 41.8 في المائة، حيث تجدر الإشارة إلى أن القيمة المطلقة للواردات كانت قد انخفضت طوال السنوات 2001-2003 مقارنة بمتوسط مستواها عامي 1999 و2000. ويعزى جانب من هذه الزيادة في الواردات إلى التحسن في عرض النقد الأجنبي والإصلاحات الجمركية المنفذة، وتحسن مناخ الثقة في الاقتصاد كما يظهر من الأداء الجيد لسوق الأوراق المالية خلال العام.

وبجانب هذه الدول الثلاث، فقد ارتفعت الواردات بنسبة 35 في المائة في الجزائر التي نفذت خطة للإنعاش الاقتصادي وقامت بتخفيض الرسوم الجمركية وتقليص عدد نسبها في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية لديها. كما ارتفعت الواردات بنسبة حوالي 34 في المائة في سورية ولبنان، التي تأثرتا بارتفاع تكلفة النفط المستورد وارتفاع الواردات من فئة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل. كذلك، ارتفعت الواردات بنسبة 21 في المائة في موريتانيا وبنسبة 24 في المائة في المغرب، حيث ارتفعت قيمة النفط المستورد في البلدين، كما ارتفعت الواردات من السلع الغذائية في موريتانيا التي تعرضت للجفاف فضلاً عن زيادة وارداتها لأغراض الأنشطة المرتبطة بتطوير قطاع النفط الناشئ لديها.

أما دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، فقد سجلت وارداتها معدلات نمو أعلاها في السعودية بنسبة 21 في المائة وأدناها في الكويت بنسبة 10.5 في المائة. وبشكل عام، تعتبر هذه المعدلات معتدلة في ضوء ما شهدته هذه الدول من توسع في النشاط الاقتصادي. وهي تعكس السياسات المالية والنقدية السليمة المتبعة فيها وتعاملها مع الزيادات في العوائد النفطية في إطار منظور طويل الأجل يستهدف ادخار جزء من هذه الزيادات تحسباً للتطورات السالبة التي قد تحدث مستقبلاً في سوق النفط الدولية.

الشكل (1) : نسبة الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1999-2004

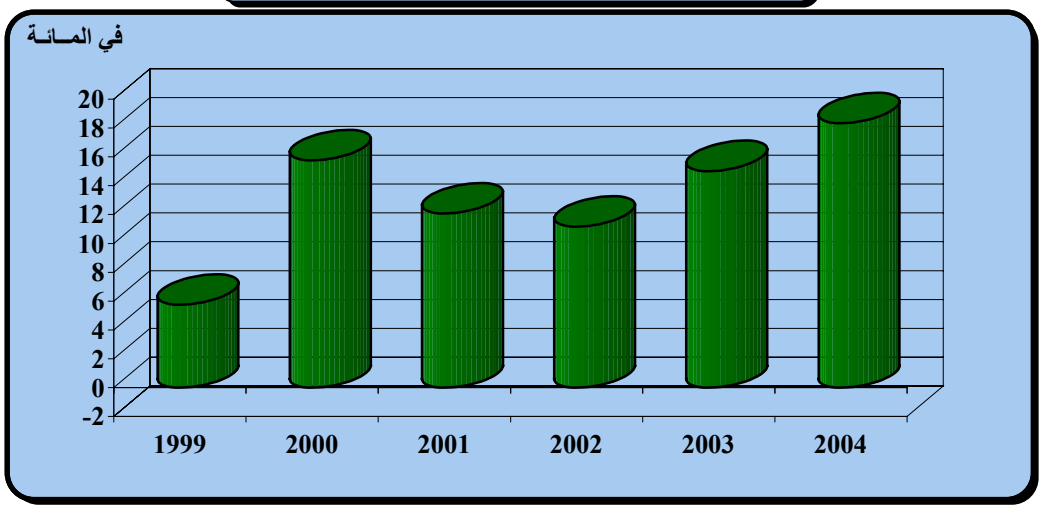

موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية

تشير التقديرات المتوفرة إلى تسجيل عجز صافي لموازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية حوالي 37.5 مليار دولار في عام 2004. ويمثل ذلك نسبة زيادة قدرها 11.6 في المائة، مقارنة مع نسبة زيادة في صافي العجز بلغت حوالي 5.2 في المائة، و37.4 في المائة في عامي 2003 و2002 على التوالي.

ويلاحظ في جانب المدفوعات، ارتفاع مبالغ دخل الاستثمار والخدمات المرتبطة بالشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط مع ارتفاع وتيرة أرباحها في ضوء تحسن الأسعار الدولية للنفط. كما يلاحظ ارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين المترتبة على الزيادات التي طرأت على الواردات في الدول العربية المختلفة.

وفي جانب الإيرادات، تبرز أهمية الأداء القوي لإيرادات السياحة خلال عام 2004، حيث يُشار إلى استمرار تنامي أهمية السياحة العربية البينية، وإلى ارتفاع حجم السياحة المتجهة لدول الخليج العربية خاصة الإمارات بفضل تمتع هذه الدول ببنية أساسية متطورة في جانب المطارات والفنادق ووسائل الاتصال الحديثة وفرص التسوق الجذابة. كذلك، زادت في عام 2004 إيرادات دخل الاستثمار في عدد من الدول العربية مع استمرار تنامي احتياطياتها الخارجية الرسمية وأصولها المستثمرة في الخارج.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول، ارتفع عجز صافي الخدمات والدخل في السعودية بنسبة 21.7 في المائة وفي الإمارات بنسبة 16.1 في المائة خلال عام 2004، وذلك بشكل أساسي نتيجة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار ومدفوعات الخدمات المرتبطة بقطاع النفط ومدفوعات الشحن بصورة تجاوزت الزيادة في عناصر إيرادات الخدمات والدخل. ويمثل العجز في هذين البلدين نحو 81.1 في المائة من إجمالي العجز في صافي موازين الخدمات والدخل للدول العربية. وبجانب السعودية والإمارات، زاد عجز الخدمات والدخل بدرجات متفاوتة في الجزائر وعُمان وقطر وليبيا والسودان واليمن وموريتانيا، حيث تجدر الإشارة بالنسبة للدولة الأخيرة إلى ارتفاع حجم مدفوعات الخدمات المرتبطة بالتنقيب عن النفط خلال عام 2004.

وفي المقابل، ارتفع فائض الخدمات والدخل في تونس ولبنان ومصر والمغرب، وتحول العجز إلى فائض خلال عام 2004 في الأردن والبحرين والكويت كما تقلص العجز في سورية، التي ارتفعت فيها إيرادات السياحة بشكل ملحوظ. وتجدر الإشارة إلى أن الفائض في الخدمات والدخل في مصر ارتفع بنسبة 19 في المائة نتيجة للارتفاع القياسي المحقق في إيرادات السياحة ورسوم عبور قناة السويس. كذلك، أسهم تحسن إيرادات السياحة في زيادة الفائض في تونس ولبنان والمغرب. كما تجدر الإشارة، إلى أن الزيادات الملحوظة في دخل الاستثمار في الكويت أسهمت في استعادتها لوضع الفائض التقليدي في ميزان الخدمات والدخل لديها بعد العجز الذي كان قد أسفر عنه الميزان خلال العامين السابقين. وأخيراً، فقد أسهمت الزيادات في عائدات السياحة ودخل الاستثمار في تحقيق البحرين لفائض طفيف في الخدمات والدخل في عام 2004، وذلك للمرة الأولى خلال الفترة منذ عام 1999.

أما بالنسبة لبند التحويلات الجارية، والذي تشكل تحويلات العاملين أهم عناصره، فقد تواصل خلال عام 2004 الاتجاه السنوي المستمر منذ عام 2000 لانكماش صافي العجز فيه، حيث انخفض العجز بنسبة 25.6 في المائة عن مستوى عام 2003 ليصل إلى نحو 8.1 مليار دولار.

والمعروف أن العجز في هذا البند، ناجم عن تجاوز حجم المدفوعات الإجمالية لتحويلات العاملين في الدول العربية إضافة إلى مدفوعات التحويلات الخاصة الأخرى والمعونات الرسمية المقدمة من هذه الدول، لإيرادات تحويلات العاملين والتحويلات الخاصة الأخرى والمعونات الرسمية التي تحصل عليها الدول العربية. ويرجع ذلك إلى أن الدول العربية المستضيفة للعمالة الأجنبية، وأبرزها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، تضم بجانب العمالة العربية عمالة أخرى أجنبية، كما أنها تقوم بمنح المعونات إلى دول نامية غير عربية.

وبوجه عام، يلاحظ أن انكماش عجز صافي التحويلات للدول العربية خلال عام 2004 جاء من جانب، نتيجة لانخفاض العجز في السعودية، ومن جانب آخر، لارتفاع الفائض المسجل في معظم الدول التي تحقق تقليدياً فائضاً في هذا البند. وتجدر الإشارة، إلى أن توسع النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستضيفة للعمالة، إضافة للإصلاحات في القطاعات المالية والمصرفية في الدول المصدرة للعمالة وإصلاحات أسعار ونظم الصرف وتحسن مناخ الثقة في اقتصادات هذه الدول قد أسهمت كلها في زيادة حصيلة التحويلات لديها وفي مرور هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية فيها.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول، فقد انخفض كما سبقت الإشارة، عجز صافي التحويلات لدى السعودية وذلك بنسبة 8.3 في المائة نتيجة للانخفاض في حجم تحويلات العاملين فيها. وفي المقابل، ارتفع عجز التحويلات بدرجات متفاوتة في الإمارات والبحرين وعُمان وقطر والكويت وليبيا نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين في هذه الدول إضافة إلى ارتفاع التحويلات الرسمية المقدمة من الإمارات وليبيا.

وبالنسبة للدول التي تتمتع تقليدياً بفائض في بند صافي التحويلات، فقد ارتفع الفائض لدى مصر بنسبة 26.9 في المائة في عام 2004، نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية ليصل إلى نحو 4.6 مليار دولار وهو أعلى فائض يسجل خلال الفترة 1999-2004. كذلك، ارتفع الفائض المحدود نسبياً لدى لبنان بأكثر من الضعف ليصل إلى قرابة 0.6 مليار دولار نتيجة لزيادة تحويلات العاملين المتجهة إلى لبنان وتراجع تحويلات العاملين فيها. وبجانب هاتين الدولتين، ارتفع الفائض بنسبة 44.7 في المائة في جيبوتي وبنسبة 56.4 في المائة في السودان، وبنسبة 40.6 في المائة في الجزائر، و18.6 في المائة في المغرب، و26 في المائة في سورية. كما ارتفع فائض صافي التحويلات الجارية بنحو 12.4 في المائة في تونس، و4.7 في المائة في اليمن. أما في الأردن، فقد ارتفع الفائض بقدر طفيف جداً، حيث يلاحظ أنه بينما حدث ارتفاع ملحوظ في تحويلات العاملين في الخارج، فقد تراجعت التحويلات الرسمية المستلمة. وبالنسبة لموريتانيا، انخفض فائض صافي التحويلات نتيجة لتراجع التحويلات الرسمية المقدمة إليها.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

انعكس الفائض الكبير في الموازين التجارية خلال عام 2004، مصحوباً بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل وتراجع العجز في صافي التحويلات الجارية، في تحقيق موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول

العربية لأكبر فائض لها على الإطلاق. فقد ارتفع الفائض الخارجي الجاري بما نسبته 65 في المائة عن مستوى عام 2003 البالغ نحو 65.2 مليار دولار ليصل إلى حوالي 107.7 مليار دولار في عام 2004. والجدير بالذكر، أن الفائض الخارجي الجاري المحقق عام 2004 هو أعلى فائض بمقياس الأسعار الجارية كان قد تم تسجيله خلال الفترات السابقة الممتدة منذ عام 1981.

ولقد ارتفع الفائض الخارجي الجاري في كافة الدول المصدرة الرئيسية للنفط باستثناء سورية وعمان ومصر. ففي السعودية، ارتفع الفائض بنسبة 83.6 في المائة ليصل إلى نحو 51.5 مليار دولار تعادل 47.8 في المائة من إجمالي الفائض الخارجي الجاري للدول العربية. وارتفع الفائض في ليبيا بنسبة 103.4 في المائة والكويت بنسبة 100.5 في المائة والإمارات بنسبة 71.3 في المائة. كما ارتفع الفائض الجاري في قطر بنسبة 40.5 في المائة، بينما سجلت الجزائر معدل ارتفاع أقل نسبياً في الفائض الجاري بلغ 25.8 في المائة، وفي المقابل، تراجع الفائض بحوالي 72 في المائة في سورية ونحو 50 في المائة في عمان و12.8 في المائة في مصر. ويذكر أن مصر بدأت تحقق فوائض خارجية جارية اعتباراً من عام 2001 بعد أن كان الحساب الخارجي الجاري لديها قد أسفر عن عجز خلال عامي 1999 و2000. وبجانب هذه الدول، ارتفع فائض موازين الحسابات الخارجية الجارية بدرجات متفاوتة في كلٍ من البحرين واليمن، بينما تراجع حجم العجز الجاري المسجل لدى تونس والسودان.

الشكل (2) : نسبة الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1999 - 2004

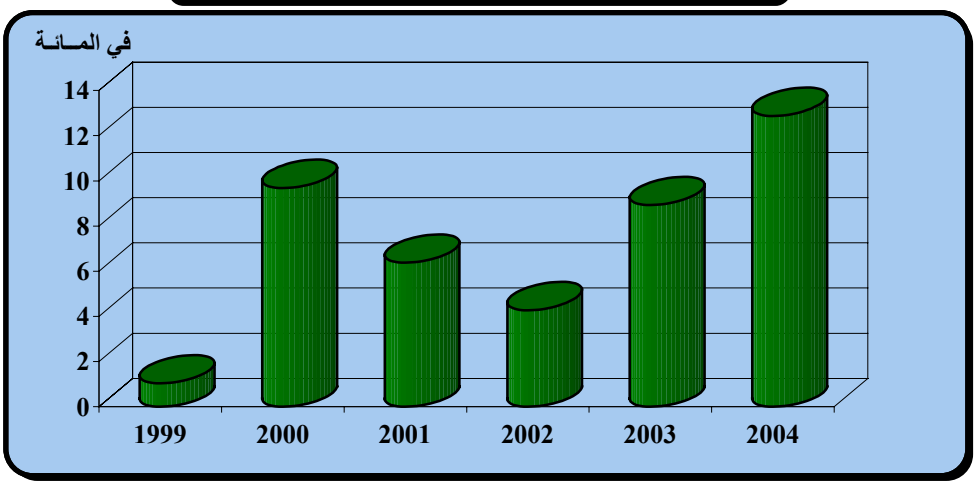

أما بالنسبة للدول العربية المتبقية، فقد تحول الفائض الخارجي الجاري للأردن إلى عجز خلال عام 2004 وتراجع الفائض الجاري للمغرب بينما اتسع حجم العجز الجاري في كلٍ من جيبوتي ولبنان وموريتانيا. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2004، بلغ فائض موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية حوالي 12.9 في المائة مقارنة بنحو 9 في المائة في عام 2003 و4.3 في المائة في عام 2002.

ولقد تحققت أعلى نسبة للفائض الخارجي الجاري للناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 في الكويت حيث بلغت 33.9 في المائة. كذلك حققت كل من ليبيا وقطر والسعودية والجزائر والإمارات معدلات مرتفعة للفائض الخارجي الجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي، بلغت 26.9 في المائة في ليبيا و26.1 في المائة في قطر و20.5 في المائة في السعودية و13.1 في المائة في الجزائر، و12.5 في المائة في الإمارات. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الفائض الجاري للناتج المحلي الإجمالي المسجلة في معظم الدول المذكورة زادت في عام 2004 بشكل ملحوظ عن مستوى عام 2003.

أما أعلى نسبة للعجز الخارجي الجاري للناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، فهي المسجلة في موريتانيا وقدرها 31.9 في المائة. وكما سبقت الإشارة، فقد زادت الواردات في موريتانيا نتيجة للجفاف وارتفاع تكلفة النفط المستورد من جهة، وزيادة الواردات من السلع والخدمات المرتبطة بالتنقيب عن النفط والممولة باستثمارات خارجية، من جهة أخرى. وبجانب موريتانيا، فقد استمرت النسب المرتفعة للعجز الخارجي الجاري للناتج المحلي الإجمالي في لبنان حيث بلغت 27.9 في المائة في عام 2004، كما وصلت نسبة العجز في جيبوتي إلى 11.3 في المائة.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

انعكس الفائض الكبير الذي أسفرت عنه موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2004 في زيادة حركة صافي التدفقات المالية لمجموع الدول العربية باتجاه الخارج، والتي ارتفعت من نحو 42.4 مليار دولار في عام 2003 إلى 73 مليار دولار في عام 2004. وتجدر الإشارة، إلى أنه وعلى الرغم من أن حركة صافي التدفقات المالية كانت باتجاه الخارج، إلا أنه يلاحظ أيضاً حدوث زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عددٍ من الدول العربية، إضافة إلى الزيادة النسبية في أهمية الاستثمارات العربية البينية. ولا شك أن اهتمام العديد من الدول العربية بإجراء الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمارات وتقليل وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن زيادة الاستثمارات في القطاع النفطي لمقابلة الطلب الدولي المتنامي قد أسهمت في هذا التطور الإيجابي. ومع ذلك، فما زال الطريق في بدايته بالنسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة العربية بالمستوى المأمول وتوظيف حجم أكبر من رؤوس الأموال العربية المهاجرة في البلدان العربية، أنظر الإطار رقم (1).

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول، يلاحظ تزايد التدفقات المالية الصافية باتجاه الخارج في كلٍ من الأردن والإمارات والجزائر والسعودية وعُمان وقطر والكويت وليبيا بالإضافة إلى البحرين التي استأنفت فيها التدفقات المالية الصافية في عام 2004 حركتها باتجاه الخارج بعد توقفٍ في عام 2003. أما مصر، فقد سجلت تراجعاً في صافي التدفقات المالية للخارج من المستوى المرتفع لعام 2003.

الإطار رقم (1)
ترابط السياسات الاقتصادية بأوضاع موازين المدفوعات في الدول العربية

أسهمت السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي طبقتها معظم الدول العربية في حدوث اعتدال نسبي في معدلات الاستيراد من السلع والخدمات. وبالإضافة إلى اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة حدت من توسع الإنفاق الاستهلاكي ومن واردات السلع الاستهلاكية، فإن تحسن أوضاع موازين المدفوعات في المرحلة الحالية وخلافاً للفترات التاريخية السابقة، قد تميز أيضاً باتجاه جزء من فوائض الحسابات الخارجية الجارية للاستثمار في الدول العربية كما يستشف من الزيادات التي سجلت في معدلات الاستثمار المباشر في عدد من الدول والزيادة الملحوظة في نشاط وأداء أسواق الأسهم في المنطقة العربية. كذلك، فقد تميزت السنوات الماضية بتنامي السياحة العربية البينية مقابل معدلات الإنفاق السياحي العربي العالية في الماضي في الوجهات الأجنبية، وهو الأمر الذي تواصل في عام 2004.

ولا شك أن الخطوات التي قامت بها عدد من الدول العربية لتشجيع الاستثمارات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في إطار توجهات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي والعمل على استيفاء متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الشروع في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية توفر البيئة المناسبة والمساندة للأنشطة الاقتصادية، قد زادت من جاذبية فرص الاستثمار في المنطقة العربية.

ولكن ما زال متعيناً بذل المزيد من الجهود في هذه المسارات لتهيئة المجال أمام عودة جانب مهم من الفوائض العربية المستثمرة في الخارج واستقطاب المزيد من موارد الاستثمار الأجنبي المباشر المادية والفنية، وذلك حتى يمكن رفع معدلات النمو بشكل مستدام إلى المستوى المطلوب لتوفير فرص العمل المنتج للقوى العاملة المتزايدة في المنطقة العربية.

والجدير بالذكر أيضاً ملاحظة التحسن الحاصل في إعداد بيانات موازين المدفوعات، حيث باشر عدد من الدول العربية في إعدادها وفقاً للطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمعتمدة دولياً في هذا المجال. كما زاد عدد الدول التي توفر معلومات عن التحويلات وتدفقات الاستثمار المباشر. ولكن، ما زالت المعلومات عن التدفقات الرأسمالية غير متوفرة في عدد من الدول، كما أن بعض الدول ما زالت تتأخر في إصدار بيانات موازين المدفوعات. ولا شك، أن إصدار البيانات المفصلة والمصنفة وفق الممارسات المتعارف عليها دولياً وتوفيرها دون فترات تأخير طويلة يعتبر عنصراً مهماً لعمليات تحليل تطورات القطاع الخارجي ودراسة وتقييم فرص الاستثمار في الدول العربية.

وفي مقابل هذه الدول، زادت التدفقات المالية الصافية بدرجات متفاوتة لكلٍ من تونس وجيبوتي والمغرب وموريتانيا واليمن، بينما سجلت انخفاضاً طفيفاً في السودان وتراجعت في لبنان. وتظهر البيانات المتاحة عن العناصر المكونة لموازين الحسابات الرأسمالية والمالية في بعض الدول العربية خلال عام 2004 ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلٍ من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسودان ومصر وموريتانيا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعف تقريباً في الإمارات خلال عام 2004، كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى أعلى مستوى له منذ عام 1999. وفي السودان، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 إلى ضعف حجمه قبل عامين من ذلك، وإلى أربعة أمثال حجمه المسجل في عام 1999. كذلك، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا المرتبط بأعمال التنقيب عن النفط والمعادن.

كما تظهر البيانات المتاحة عن الكويت، أن الفائض الجاري المحقق في عام 2004 انعكس في زيادة الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة في الخارج إضافة إلى الاستثمارات في الأدوات المالية الأخرى كالودائع. وتظهر

البيانات المتاحة عن ليبيا والبحرين زيادة استثمارات الحافظة في الخارج. أما بالنسبة للبنان، فقد ارتفعت استثمارات الحافظة فيها مقابل انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر لديها. وأخيراً، يلاحظ في تونس حدوث ارتفاع في كل من حجم القروض طويلة الأجل في ذلك العام وفي سداد قروض سابقة، وارتفاع حجم تسهيلات الموردين للسودان وسداد القروض من قبله. كما يلاحظ حدوث انخفاض في حجم الاقتراض وزيادة في سداد القروض في مصر.

وفي ضوء التطورات في موازين الحسابات الخارجية الجارية، وموازين الحسابات الرأسمالية والمالية، إضافة إلى بنود صافي السهو والخطأ في موازين المدفوعات، فقد أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية عن فائض في عام 2004 يقدر بنحو 33.7 مليار دولار، مقارنة بفائض قدره 25 مليار دولار في عام 2003 وحوالي 12.9 مليار دولار في عام 2002، الملاحق (1/9) و(2/9) و(3/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية لمجموع الدول العربية خلال عام 2004 اتجاه تصاعدها السنوي المستمر منذ عام 1999، وذلك في ظل التطورات الإيجابية المشار إليها فيما تقدم في موازين المدفوعات الجارية والكلية العربية. وفي هذا الصدد، فقد ارتفع إجمالي هذه الاحتياطيات من 166.6 مليار دولار في عام 2003 إلى نحو 197.2 مليار دولار في عام 2004، أي بنسبة زيادة قدرها 18.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى هذا المستوى من الاحتياطيات يزيد بنسبة حوالي 126 في المائة عن مستوى الاحتياطيات في عام 1999.

ولقد استهدفت عملية رفد وتنمية الاحتياطيات في الدول العربية تعزيز الاستقرار المالي ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية وزيادة الثقة في قدرات الاقتصاد على مقابلة الالتزامات الخارجية، وهي أمور لها أهميتها فيما يتصل بجهود هذه الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاندماج في الاقتصاد الدولي. ومع ذلك، من المناسب الإشارة إلى أن الزيادات المتواصلة في حجم الاحتياطيات فوق مستوى النسب المستخدمة دولياً لتغطية الواردات والالتزامات الخارجية قصيرة الأجل، لا بد وأن تطرح معها قضية دراسة أنسب البدائل المتاحة لاستخدام الاحتياطيات والمفاضلة بينها، وذلك بالإضافة إلى قضايا إدارة الاحتياطيات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، ربما يكون من الأجدى بدلاً عن العمل على تحقيق تراكم مستمر في حجم الاحتياطيات استخدام جانب من هذه الاحتياطيات في السداد المبكر للديون عالية التكلفة في الدول المقترضة المتعاقدة في السابق على مثل هذه الديون.

ولقد حققت كل الدول العربية باستثناء لبنان وموريتانيا زيادات في احتياطياتها الخارجية خلال عام 2004. ويُشار إلى أنه وللعام الثاني على التوالي تحققت أكبر زيادة في الاحتياطيات الرسمية في الجزائر التي ارتفعت احتياطياتها خلال عام 2004 بنحو 10.3 مليار دولار لتصل إلى 43.2 مليار دولار. كما يُشار إلى أن أكبر الزيادات في حجم الاحتياطيات بعد الجزائر تحققت تباعاً في كلٍ من ليبيا والسعودية والإمارات والمغرب وتونس، الملحق (4/9).

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[1]، فقد تواصل تحقيق أعلى المعدلات في ليبيا والتي ارتفعت فيها النسبة من 33.6 شهراً في عام 2003 إلى 37.4 شهراً في عام 2004. كما استمرت الجزائر في تحقيق ثاني أعلى النسب، مع ملاحظة تراجع نسبة التغطية قليلاً فيها وذلك من 29.7 شهراً في عام 2003 إلى حوالي 29 شهراً في عام 2004 بسبب الزيادة الملحوظة التي حدثت في الاستيراد. وبجانب هاتين الدولتين، بلغت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات حداً مرتفعاً في اليمن وصل إلى 18 شهراً في نهاية عام 2004، الملحق (5/9).

وفي المقابل، يلاحظ انخفاض تغطية الاحتياطيات للواردات في لبنان في عام 2004 إلى 16.2 شهراً من المستوى المرتفع لعام 2003 البالغ 22.5 شهراً نتيجة لارتفاع الواردات من جهة وانخفاض حجم الاحتياطيات من جهة أخرى. كذلك، تراجعت تغطية الاحتياطيات للواردات من 13.6 شهراً في عام 2003 إلى 12.1 شهراً في المغرب في عام 2004. كما تراجعت من 12.2 شهراً إلى 9.1 شهراً في مصر خلال الفترة نفسها، وذلك نتيجة لزيادة الاستيراد. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذه النسب ما زالت في حدود تعتبر مرتفعة نسبياً.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة[2] بنسبة 2.3 في المائة عام 2004 ليصل إلى حوالي 151.1 مليار دولار في نهاية العام. وقد شهدت المديونية الخارجية لهذه الدول تراجعاً بالأرقام المطلقة خلال الفترة 2000-2001، إلا أنها بدأت بالارتفاع عام 2002، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها 7.9 في المائة. وعلى الرغم من استمرار الدين العام الخارجي القائم لهذه الدول في الارتفاع منذ ذلك الحين، إلا أن وتيرة النمو فيه تراجعت إلى 6.9 في المائة عام 2003 وإلى 2.3 في المائة عام 2004. يأتي ذلك في وقت يشهد فيه الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية مقيماً بالدولار الأمريكي ازدياداً في قيمته كون جزء منه هو بعملات أخرى، وخصوصاً اليورو والين، التي ارتفعت أسعار صرفها مقابل الدولار خلال العامين الماضيين. ومن الجدير بالذكر أن جهود بعض هذه الدول في وضع ضوابط وحدود للاقتراض كانت لها نتائج إيجابية على حجم المديونية الخارجية، بشكل عام.

وقد سجلت تسع دول عربية ارتفاعاً في مديونيتها الخارجية عام 2004، في حين تراجعت مديونية الجزائر بنسبة 11.8 في المائة، ومديونية المغرب بنسبة 2.6 في المائة، ومديونية الأردن بنسبة 0.8 في المائة. وقد تجاوزت نسب الزيادة في الدين العام الخارجي لدولتين 10 في المائة، هما لبنان بنسبة 18.1 في المائة، وتونس بنسبة 13.6 في المائة. أما

---

(1) محتسبة على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة، على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

(2) يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعُمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

الدول التي شهدت ارتفاعاً في مديونيتها الخارجية بنسبة تراوحت بين 5 في المائة و10 في المائة، فهي جيبوتي بنسبة 8.9 في المائة، وعُمان بنسبة 7.4 في المائة، وموريتانيا بنسبة 5.3 في المائة. وقد بلغت الزيادة في الدول العربية الأخرى أقل من 5 في المائة، وهي سورية بنسبة 4.4 في المائة، والسودان بنسبة 2.2 في المائة، ومصر بنسبة 1.8 في المائة، واليمن بنسبة طفيفة بلغت 0.1 في المائة، الملحق (6/9).

تراجعت نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 45.6 في المائة عام 2003 إلى 42.1 في المائة عام 2004. وقد جاء ذلك نتيجة لتجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه الدول مجتمعة الذي بلغ حوالي 10.8 في المائة، نسبة الزيادة في مديونيتها الخارجية عام 2004. كذلك تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لهذه الدول من 135.4 في المائة عام 2003 إلى 111.4 في المائة عام 2004 نتيجة للنمو القوي في هذه الصادرات، الجدول رقم (2) والملحق (7/9).

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة، فقد تراجعت قيمة خدمة الدين بنسبة 3 في المائة عام 2004 إلى 16.6 مليار دولار، بعد أن شهدت ارتفاعاً كبيراً عام 2003. وقد انعكس هذا الأمر بشكل ملموس على نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات التي انخفضت من 15.7 في المائة عام 2003 إلى 12.2 في المائة عام 2004. ويجيء هذا الانخفاض أيضاً نتيجة لارتفاع صادرات هذه الدول من السلع والخدمات بنسبة 24.3 في المائة عام 2004، الملحقان (8/9) و(9/9).

ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هذه الدول تنقسم بشكل عام إلى المجموعات الثلاث نفسها وفق مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات الذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية مديونيته الخارجية بعائدات صادراته، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية
2004

(نسب مئوية)

المجموعة والدولة	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
المجموعة الأولى			
عمـــــان	16.1	27.7	5.5
سوريـــــة	18.4	50.2	4.6
المغـــرب	27.9	81.9	14.9
الجزائـــر	24.3	60.5	8.9
مصـــــر	39.6	114.8	9.5
اليمـــــن	41.7	103.8	4.9
المجموعة الثانية			
تونـــــس	59.7	126.2	14.5
جـيبوتـــى	59.8	112.2	7.2
الأ ر د ن	65.4	123.7	11.4
لبنـــــان	91.7	393.0	84.4
المجموعة الثالثة			
الســـودان	119.4	686.5	8.7
موريتانيـــا	142.3	425.3	12.5

المصدر :استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ومصادر وطنية أخرى، والبنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2004.

تضم المجموعة الأولى الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً وتشمل عُمان وسورية والمغرب والجزائر ومصر واليمن، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول فوق المتوسط بالنسبة للدول العربية المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

وتضم المجموعة الثانية الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً، وتشمل تونس وجيبوتي والأردن ولبنان، حيث تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ما بين 50 و 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول مقارباً للمتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى. ويلاحظ أن أداء هذه المؤشرات في بعض دول هذه المجموعة يعتبر جيداً بالمقارنة مع المجموعة ككل.

وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً ومتفاقماً، وتشمل السودان وموريتانيا حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول أقل من المتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

الجدول رقم (2)
الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة
2004-1999

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدين الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)						
الدول العربية المقترضة	**134,965.3**	**128,695.6**	**128,103.6**	**138,211.5**	**147,693.6**	**151,084.3**
المجموعة الأولى	87,563.9	80,990.0	76,874.9	78,036.6	81,493.7	79,372.0
المجموعة الثانية	25,377.4	25,659.6	28,413.6	34,824.1	38,671.9	43,514.3
المجموعة الثالثة	22,024.0	22,046.0	22,815.1	25,350.8	27,528.0	28,197.9
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	**49.8**	**43.9**	**44.0**	**46.4**	**45.6**	**42.1**
المجموعة الأولى	40.8	34.6	33.5	33.9	32.9	28.9
المجموعة الثانية	56.3	57.1	61.3	68.7	69.3	71.1
المجموعة الثالثة	192.2	157.2	146.5	145.2	135.7	120.7
نسبة الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	**186.4**	**138.4**	**141.2**	**145.6**	**135.4**	**111.4**
المجموعة الأولى	156.0	108.3	107.3	106.2	96.0	74.6
المجموعة الثانية	167.6	160.1	167.1	182.7	182.2	174.8
المجموعة الثالثة	1,938.0	1,014.1	1,088.6	1,059.7	939.7	659.0
خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)						
الدول العربية المقترضة	**13,446.5**	**14,088.6**	**13,616.8**	**14,888.9**	**17,098.9**	**16,592.7**
المجموعة الأولى	10,637.3	10,304.7	10,142.2	10,259.4	11,213.0	9,586.0
المجموعة الثانية	2,459.2	3,547.1	3,313.5	4,454.8	5,546.2	6,617.5
المجموعة الثالثة	350.0	236.8	161.1	174.6	339.7	389.2
نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	**18.6**	**15.2**	**15.0**	**15.7**	**15.7**	**12.2**
المجموعة الأولى	19.0	13.8	14.2	14.0	13.2	9.0
المجموعة الثانية	16.2	22.1	19.5	23.4	26.1	26.6
المجموعة الثالثة	30.8	10.9	7.7	7.3	11.6	9.1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ومصادر وطنية ودولية أخرى، والبنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2004.

موقف المديونية

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة، كما ذكر سابقاً، بنسبة 2.3 في المائة عام 2004 ليبلغ في نهاية العام حوالي 151.1 مليار دولار، أي بزيادة بلغت حوالي 3.4 مليار دولار عن قيمتها في نهاية عام 2003. وقد شهدت المجموعة الأولى انخفاضاً في مديونيتها الخارجية بلغ 2.6 في المائة، وذلك نتيجة للانخفاض الملموس في مديونية الجزائر الخارجية. أما المجموعة الثانية، فقد ارتفعت مديونيتها الخارجية بنسبة 12.5 في المائة نجمت بشكل كبير عن ارتفاع الدين الخارجي لكل من لبنان وتونس. وقد سجلت المجموعة الثالثة زيادة أقل في دينها الخارجي بلغت نسبته 2.4 في المائة. وعند مقارنة التغير في حجم المديونية الخارجية لهذه المجموعات يتبين أن معظم الزيادة في الدين العام الخارجي للدول العربية لعام 2004 يعزى إلى دول المجموعة الثانية، الجدول رقم (2).

وبخصوص نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت بمقدار كبير في المجموعتين الأولى والثالثة عام 2004 بحوالي 12 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي، في حين أنها ارتفعت للمجموعة الثانية بحوالي 2.6 في المائة. ويلاحظ أن مصر هي الدولة الوحيدة من المجموعة الأولى التي شهدت ارتفاعاً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت هذه النسبة في ثلاث دول من أصل أربعة دول تضمها المجموعة الثانية، وهي لبنان وتونس وجيبوتي. أما فيما يتعلق بنسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفضت في المجموعات الثلاث وبدرجات متفاوتة بلغت 22.3 في المائة في المجموعة الأولى، و4.1 في المائة في المجموعة الثانية، و29.9 في المائة في المجموعة الثالثة.

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي، فقد تراجع الإجمالي في الدول العربية المقترضة ككل بنسبة 3 في المائة عام 2004 إلى حوالي 15 مليار دولار. وقد انخفضت قيمة خدمة الدين العام الخارجي في المجموعة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 14.5 في المائة، في حين أنها ارتفعت بشكل ملحوظ في المجموعة الثانية بنسبة بلغت 19.4 في المائة، وفي المجموعة الثالثة بنسبة 14.6 في المائة، نجمت عن زيادتها في السودان. وفيما يتعلق بالدول المقترضة فرادى، فقد ارتفعت قيمة خدمة الدين بنسبة كبيرة في لبنان وتونس واليمن إضافة إلى السودان، وبدرجة طفيفة في جيبوتي. أما بالنسبة لبقية الدول المقترضة فقد تراجعت قيمة خدمة الدين فيها وعلى الأخص الأردن والجزائر والمغرب، في حين حافظت على نفس مستواها في سورية، الجدول رقم (2) والملحق (8/9).

وفيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد انخفضت بصورة ملموسة في الدول العربية المقترضة كمجموعة بحوالي 21.9 في المائة عام 2004. وقد جاء أداء المجموعات الثلاث متفاوتاً، حيث تراجعت بنحو 31.8 في المائة في المجموعة الأولى، وبنسبة 21.6 في المائة في المجموعة الثالثة، في حين أنها ارتفعت في المجموعة الثانية بنسبة 1.7 في المائة. وقد ارتفعت هذه النسبة بدرجة كبيرة في لبنان وبدرجة طفيفة في تونس واليمن، في حين شهد الأردن والجزائر والمغرب وموريتانيا أكبر انخفاض في نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات. ويلاحظ أن هذه النسبة تقل عن 15 في المائة في جميع الدول العربية المقترضة باستثناء لبنان التي بلغت فيها 83.6 في المائة عام 2004، الجدول رقم (2) والملحق (9/9).

يعتمد وضع المديونية الخارجية للدول العربية في الفترات اللاحقة على متغيرات عديدة أهمها أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأوضاع الموازنات العامة وموازين المدفوعات. فبعد تراجعها إلى مستويات منخفضة بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، مما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين على القروض ذات الفائدة المتغيرة. كما أن استمرار سعر صرف الدولار الأمريكي في الانخفاض مقابل العملات الرئيسية من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة المديونية الخارجية العربية، وكلفة خدمة الدين، خصوصاً وأن معظم دفعات خدمة الدين الخارجي تتم بالدولار الأمريكي. كما أن قرار مجموعة الدول الثمان في يونيو/ حزيران عام 2005 بإعفاء الدول الفقيرة من مديونيتها الخارجية، وخصوصاً العديد من الدول

الأفريقية، قد يكون لها تأثير إيجابي على مديونية بعض الدول العربية خلال الأعوام القادمة. ومن جهة أخرى، فإن استمرار المستويات المرتفعة لأسعار النفط الخام قد ينعكس سلبياً على إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، حيث أن العديد منها إما مستورد للنفط الخام أو أن عوائد صادراته النفطية غير كبيرة.

المديونية الخارجية والداخلية

بدأت التوجهات نحو نظرة متكاملة للدين العام بشقيه الخارجي والداخلي تأخذ حيزاً متزايداً من الاهتمام في الدول العربية. وقد برزت ضرورات التنسيق بين سياسات إدارة الدين العام في هذين المجالين بهدف إدارة المديونية الكلية بشكل رشيد وتخفيض أعبائها على الاقتصاد الوطني. ويقتضي ذلك العمل على تخفيض العبء الكلي للمديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الحفاظ على التوازن المناسب في تركيبة هذه المديونية بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي. وقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل باتخاذ إجراءات تهدف إلى الوصول إلى سقف محدد لنسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويبرز في هذا الإطار قانون الدين العام في الأردن الذي يحدد نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسقف يبلغ 80 في المائة، على ألا تتجاوز نسبة أي من الدين الخارجي أو الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 60 في المائة. وقد تم إعطاء الحكومة الأردنية المجال لتطبيق هذا القانون عند توفر الظروف الملائمة، حيث من المؤمل أن يتم ذلك في عام 2007. ويأتي هذا التوجه لوضع الأسس لضبط متزامن للدين العام الخارجي والداخلي، لكي لا يتم توسع غير مدروس في واحدة من هاتين المديونيتين على حساب الأخرى.

أسعار صرف العملات العربية

نظم الصرف

تتباين الدول العربية فيما بينها من حيث نظم أسعار الصرف المتبعة، حيث تقوم بعض الدول العربية بربط أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، أو مقابل سلة خاصة من العملات، أو مقابل سلة حقوق السحب الخاصة. في حين تقوم دول عربية أخرى بتعويم أسعار صرف عملاتها تعويما مدارا أو حرا بناء على مدى حرية سعر الصرف في التحرك وفقا لآليات العرض والطلب بسوق النقد الأجنبي ومدى تدخل السلطات النقدية في عمليات السوق.

وفي هذا الصدد، فقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الأردن، جيبوتي، سورية، العراق، ولبنان، في إتباع نظم أسعار صرف ثابتة لعملاتها مقابل الدولار الأمريكي. في حين تقوم كل من المغرب، وليبيا بربط سعر صرف عملتيهما بسلة من العملات، حيث تقوم المغرب بربط سعر صرف الدرهم بسلة خاصة من العملات مرجحة بأوزان الشركاء التجاريين، وإن كان لليورو وزنا أكبر في هذه السلة. ويحدد البنك المركزي سعر صرف الدرهم

المغربي يوميا، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى والأعلى لسعر الصرف، وعلى أن تراعي المصارف التجارية عدم تجاوز هذه الهوامش في معاملات البيع والشراء والتسوية. وتقوم ليبيا بربط الدينار بسلة حقوق السحب الخاصة وبسعر صرف ثابت، وعلى أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحديد أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي، وتزويد المصارف التجارية بحاجتها من تلك العملات.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي تتبع نظم أسعار صرف معومة (مدار أو حر)، تقوم كل من تونس، الجزائر، السودان، وموريتانيا بتطبيق نظام التعويم المدار أو الموجه لسعر الصرف، حيث يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق النقد الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق النقد عندما يتطلب الأمر ذلك، وبما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطيات من النقد الأجنبي. ويتبع نظام التعويم المستقل أو الحر كل من مصر واليمن ويحدد سعر صرف عملتيهما وفق آليات العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي. وأخيراً تتبع جيبوتي نظام ترتيبات مجلس العملة، الذي يتم بناء عليه ربط الفرنك الجيبوتي بالدولار وبسعر صرف ثابت وتخصيص غطاء من الصرف الأجنبي لكل إصدار من الفرنك، الملحق (10/9).

تطورات أسعار الصرف العربية

استمر تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى كاليورو، والجنيه الإسترليني، والين الياباني، خلال عام 2004، وإن كان أقل حدة مقارنة بالوضع عند بدء تراجع الدولار مقابل تلك العملات في منتصف عام 2002. فقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنحو 20 في المائة منذ النصف الثاني من عام 2002 وحتى نهاية عام 2003، قبل أن تنخفض تلك النسبة إلى نحو 7.9 في المائة في نهاية عام 2004.

فيما يتعلق بتحركات أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل الدولار خلال عام 2004، فقد تراجعت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وعلى أساس متوسط الفترة، بنسبة 5.8 في المائة، الأوقية الموريتانية بنسبة 0.8 في المائة، تلا ذلك كلا من الدينار الليبي والريال اليمني بنسبة تراجع مماثلة بلغت 0.7 في المائة. في حين ارتفع سعر صرف كل من الدرهم المغربي، والدينار الجزائري، والدينار التونسي، والدينار السوداني، وذلك بنسبة 7.4 في المائة، 6.9 في المائة، 3.3 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي، الملحق (11/9).

وفيما يتعلق بتحركات أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو، فقد أدى استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال عام 2004 ، إلى تراجع أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو خلال ذات العام. حيث تراجعت أسعار صرف عملات الدول العربية التي ترتبط بالدولار تراجعاً واضحاً مقابل اليورو، فقد تراجع سعر صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر، بمتوسط نسبة

بلغت 9.4 في المائة، في حين تراجع سعر صرف الدينار الكويتي بنسبة 8.5 في المائة. كذلك تراجع الدينار الأردني بنسبة 9.1 في المائة، والفرنك الجيبوتي بنسبة 8.6 في المائة، والليرة اللبناني بنسبة 9.0 في المائة. وحقق الدرهم المغربي نسبة تراجع 1.4 في المائة، وهي الأقل نظراً للوزن النسبي الكبير لليورو في سلة العملات التي يرتبط بها الدرهم المغربي.

وبالنسبة لباقي الدول العربية التي تأخذ بنظام تعويم سعر الصرف سواء مدار أو حر، فقد تراجعت أسعار صرف كل من الدينار التونسي، والدينار الجزائري، والدينار السوداني، والأوقية الموريتانية مقابل اليورو، بنسبة 5.5 في المائة و 10.1 في المائة، 5.3 في المائة، 6.7 في المائة على التوالي. في حين تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو بنسبة هي الأعلى وبلغت 13.5 في المائة من قيمته لمتوسط الفترة عام 2004، وبنسبة تراكمية بلغت نحو 68.5 في المائة لعامي 2003 و2004. كما تراجع الريال اليمني بنسبة 10.2 في المائة.

وكنتيجة لتراجع أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل العملات الرئيسية الأخرى، كاليورو، والجنيه الاسترليني، والين الياباني، فقد تراجعت أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة خلال عام 2004، وبلغت نسبة التراجع 8.3 في المائة في عملات الدول التي ترتبط بالدولار، وهي الأردن، وجيبوتي، وسورية، ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي. في حين تراجعت أسعار صرف عملات باقي الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث تراجع الجنيه المصري بنسبة 14.6 في المائة والأوقية الموريتانية بنسبة 9.2 في المائة والريال اليمني (9.1 في المائة) والدينار الليبي (9.0 في المائة) والدينار التونسي (4.7 في المائة) والدينار الجزائري (0.8 في المائة) وأخيراً الدرهم المغربي (0.3 في المائة)، الملحق (12/9).

وبخصوص الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار واليورو خلال الفترة (2000-2004)، يوضح الشكل رقم (3) نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار في نهاية عام 2004 مقارنة بنهاية عام 2000. حيث كان التراجع واضحاً في متوسط سعر صرف الجنيه المصري والريال اليمني نظرا لأن سعر الصرف معوم تعويما حرا في كلا الدولتين، ليعكس اتجاه تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية خلال ذات الفترة. وعلى العكس من ذلك ارتفع سعر صرف عملات دول المغرب العربي مقابل الدولار الأمريكي في المتوسط، وان كان بدرجات متفاوتة ليعكس هذا الارتفاع تراجع سعر صرف الدولار مقابل اليورو وإنخفاض الوزن النسبي لعملة الدولار في سلة عملات دول المغرب العربي.

الشكل (3): نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار، خلال الفترة (2000- 2004)

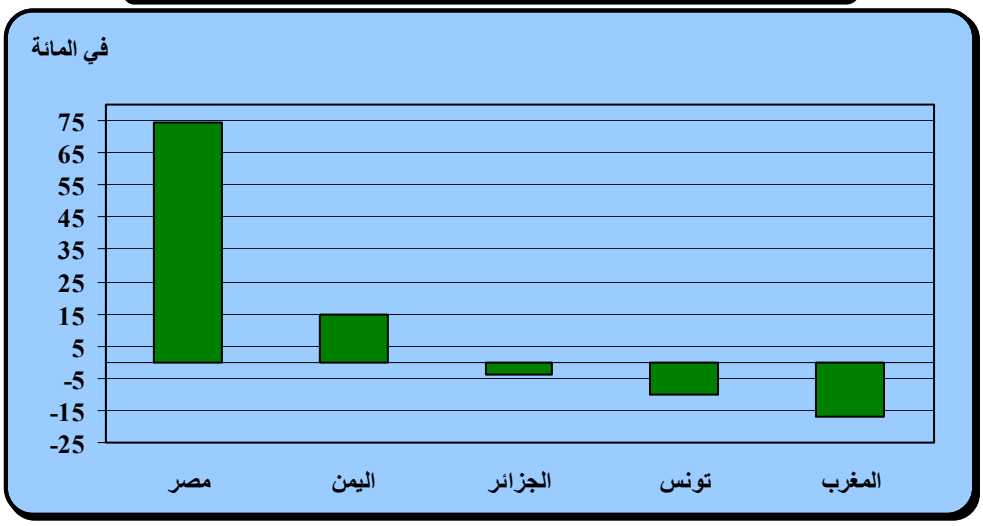

المصدر : قاعدة بيانات Bloomberg، وتم احتساب المتوسط السنوي لأسعار صرف عملات الدول العربية مقابل الدولار واليورو على أساس شهري.

ويوضح الشكل رقم (4)، نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في نهاية عام 2004 مقارنة بنهاية عام 2000. حيث سجل الجنيه المصري أعلى نسبة تراجع في حين كان التراجع أقل حدة بالنسبة لعملات دول مجلس التعاون المثبت قيمة عملاتها مقابل الدولار. كما حقق الدرهم المغربي والدينار التونسي أقل نسبة تراجع في المتوسط خلال ذات الفترة لكون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لهما.

الشكل (4): نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو، خلال الفترة (2000- 2004)

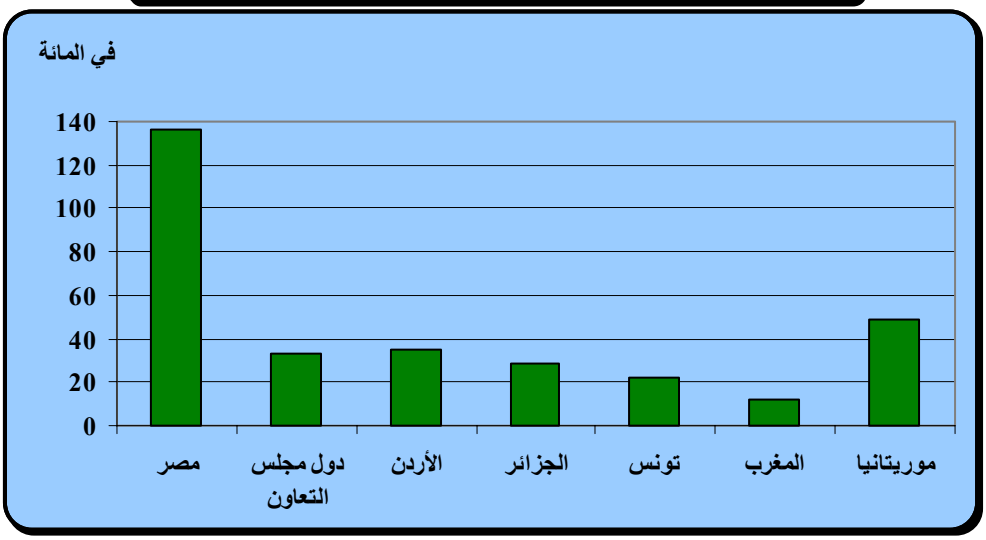

ويؤدي استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2004، إلى تراجع أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو وبصفة خاصة عملات الدول العربية التي ترتبط بالدولار، مما يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات غير النفطية العربية. وفي المقابل ترتفع تكاليف السلع المستوردة من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار، ومنها بشكل خاص الاتحاد الأوروبي واليابان.

.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	* 2004
	الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	165,911.9	244,417.3	225,288.1	235,376.5	296,346.8	382,659.2
الاردن	1,831.9	1,899.3	2,294.4	2,770.0	3,081.7	3,882.9
الإمارات	36,470.8	49,834.2	48,774.0	52,163.4	67,134.1	82,750.2
البحرين	4,362.8	6,242.6	5,657.2	5,887.2	6,721.0	7,620.7
تونس	5,622.5	5,829.7	6,650.5	7,498.9	8,618.8	10,031.5
الجزائر	12,320.0	21,650.0	19,090.0	18,710.0	24,460.0	32,220.0
جيبوتي	69.2	75.4	75.7	82.5	89.0	98.5
السعوديه	50,555.0	77,269.0	67,794.0	72,273.0	92,997.0	125,728.0
السودان	780.1	1,806.7	1,698.7	1,949.1	2,542.2	3,777.8
سوريه	3,805.9	4,700.0	5,287.0	6,556.0	5,761.9	5,560.8
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	7,238.0	11,318.6	11,074.1	11,170.4	11,669.7	13,344.6
قطر	7,213.7	11,594.0	10,871.2	10,978.0	13,382.1	17,900.8
الكويت	12,224.8	19,476.0	16,245.9	15,363.4	21,791.9	30,220.6
لبنان	694.7	712.2	880.2	1,017.7	1,444.3	1,598.2
ليبيا	7,218.2	13,481.6	10,957.6	9,853.4	14,676.6	20,799.5
مصر	5,236.5	7,060.8	7,249.0	7,250.1	8,987.3	12,269.1
المغرب	7,456.4	7,325.3	6,983.1	7,838.7	8,761.6	9,739.0
موريتانيا	333.1	344.7	338.6	330.3	303.1	408.3
اليمن	2,478.3	3,797.2	3,367.0	3,684.4	3,924.4	4,708.6
	الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	-133,352.8	-142,160.7	-148,757.7	-163,043.4	-186,592.9	-229,350.3
الاردن	-3,292.0	-4,073.8	-4,301.4	-4,500.7	-5,077.9	-7,261.1
الإمارات	-27,912.3	-30,807.8	-32,817.2	-37,533.0	-45,824.4	-54,197.4
البحرين	-3,468.4	-4,393.6	-4,047.3	-4,697.3	-5,319.1	-6,135.4
تونس	-7,680.3	-8,078.4	-9,027.1	-9,821.4	-11,055.7	-12,475.4
الجزائر	-8,960.0	-9,350.0	-9,480.0	-12,010.0	-13,320.0	-17,950.0
جيبوتي	-251.7	-270.3	-263.1	-286.6	-338.2	-395.2
السعوديه	-25,683.0	-27,704.0	-28,607.0	-29,624.0	-33,868.0	-40,841.0
السودان	-1,256.2	-1,366.4	-2,024.8	-2,152.8	-2,536.1	-3,586.2
سوريه	-3,589.9	-3,508.0	-4,129.8	-4,411.0	-4,429.9	-5,935.4
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	-4,299.1	-4,593.0	-5,310.8	-5,633.3	-6,085.8	-7,872.6
قطر	-2,251.6	-2,929.7	-3,385.7	-3,650.3	-4,358.5	-4,824.5
الكويت	-6,708.7	-6,450.7	-7,049.7	-8,122.5	-9,881.0	-10,919.6
لبنان	-5,780.4	-5,792.7	-6,799.5	-5,974.0	-6,665.2	-8,703.5
ليبيا	-4,742.3	-4,120.7	-4,813.0	-7,409.8	-7,206.1	-8,571.7
مصر	-15,164.8	-15,381.4	-13,791.1	-12,822.0	-13,322.0	-18,895.3
المغرب	-9,886.9	-10,519.6	-9,937.9	-10,900.1	-13,095.4	-16,228.3
موريتانيا	-304.7	-336.2	-372.3	-412.0	-652.2	-786.0
اليمن	-2,120.5	-2,484.4	-2,600.0	-3,082.6	-3,557.4	-3,771.8

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل إحتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999- 2004 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	* 2004
	المـــــيزان التجـــــاري					
مجموع الدول العربيـة	32,559.1	102,256.6	76,530.5	72,333.1	109,753.9	153,308.9
الا ر د ن	1,460.1-	2,174.5-	2,007.0-	1,730.7-	1,996.2-	3,378.2-
الإمـــارات	8,558.5	19,026.4	15,956.8	14,630.4	21,309.7	28,552.8
البحريـــن	894.4	1,848.9	1,609.8	1,189.9	1,401.9	1,485.4
تونـــس	2,057.7-	2,248.6-	2,376.5-	2,322.5-	2,436.8-	2,443.9-
الجزا ئـــر	3,360.0	12,300.0	9,610.0	6,700.0	11,140.0	14,270.0
جيبـوتي	182.5-	194.9-	187.4-	204.1-	249.2-	296.7-
السـعوديه	24,872.0	49,565.0	39,187.0	42,649.0	59,129.0	84,887.0
السـودان	476.1-	440.3	326.1-	203.7-	6.1	191.6
سـوريه	216.0	1,192.0	1,157.2	2,145.0	1,332.0	374.6-
الصومـال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العـراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمـان	2,938.9	6,725.6	5,763.3	5,537.1	5,583.9	5,472.0
قطـر	4,962.1	8,664.3	7,485.4	7,327.7	9,023.6	13,076.4
الكويـت	5,516.1	13,025.3	9,196.2	7,240.9	11,910.9	19,301.0
لبنـان	5,085.8-	5,080.5-	5,919.4-	4,956.2-	5,220.9-	7,105.3-
ليبيـا	2,476.0	9,360.9	6,144.6	2,443.6	7,470.5	12,227.8
مصـر	9,928.3-	8,320.6-	6,542.1-	5,571.9-	4,334.7-	6,626.2-
المغـرب	2,430.5-	3,194.3-	2,954.8-	3,061.4-	4,333.7-	6,489.2-
موريتانـيا	28.4	8.5	33.7-	81.8-	349.1-	377.7-
اليمـن	357.8	1,312.8	767.0	601.8	367.0	936.8
	ميزان الخدمـات والدخل (صـافي)					
مجموع الدول العربيـة	16,682.6-	26,056.0-	23,230.2-	31,909.1-	33,580.9-	37,490.0-
الا ر د ن	8.4-	49.9	55.9-	3.9	31.0-	144.1
الإمـــارات	1,165.7-	1,312.9-	1,796.9-	6,799.2-	9,097.3-	10,562.3-
البحريـــن	112.0-	28.7-	118.9-	383.5-	118.6-	50.0
تونـــس	851.3	693.8	638.1	379.3	396.2	449.9
الجزا ئـــر	4,130.0-	4,160.0-	3,220.0-	3,410.0-	4,050.0-	5,610.0-
جيبـوتي	116.8	102.0	122.8	123.4	158.1	158.7
السـعوديه	10,502.0-	19,857.0-	14,713.0-	14,922.0-	16,299.0-	19,844.0-
السـودان	366.2-	1,217.5-	1,333.1-	1,424.9-	1,663.0-	2,133.1-
سـوريه	604.0-	847.0-	696.1-	1,249.0-	1,119.0-	95.0-
الصومـال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العـراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمـان	1,961.0-	2,143.0-	2,348.5-	2,569.6-	3,029.9-	3,204.2-
قطـر	2,790.9-	2,675.8-	1,732.1-	1,986.8-	1,619.8-	3,404.7-
الكويـت	1,498.1	3,601.8	1,210.3	845.5-	117.4-	2,131.0
لبنـان	411.8	799.2	378.2	522.9	539.8	1,010.4
ليبيـا	631.0-	1,149.7-	1,744.6-	1,541.4-	2,150.8-	2,545.6-
مصـر	3,938.4	3,323.8	2,688.6	2,541.8	4,444.9	5,291.1
المغـرب	125.8	273.9	1,053.9	1,208.2	1,827.1	2,737.2
موريتانـيا	122.5-	133.3-	194.4-	58.6-	80.2-	154.5-
اليمـن	1,231.1-	1,375.6-	1,368.5-	1,498.1-	1,570.8-	1,909.2-

* أرقام أولية .

يـعكس الميـزان الـكلي في بعض الـدول وضـع ميـزان المـدفوعـات قبل إحتـسـاب الـتمـويل الإستـثنـائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999- 2004 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية (2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	* 2004
	ميزان السلع والخدمات والدخل					
مجموع الدول العربية	15,876.5	76,200.6	53,300.3	40,424.0	76,173.0	115,819.0
الاردن	1,468.5-	2,124.6-	2,062.9-	1,726.8-	2,027.2-	3,234.1-
الإمارات	7,392.7	17,713.6	14,160.0	7,831.2	12,212.4	17,990.5
البحرين	782.4	1,820.2	1,491.0	806.4	1,283.2	1,535.4
تونس	1,206.4-	1,554.8-	1,738.4-	1,943.2-	2,040.7-	1,993.9-
الجزائر	770.0-	8,140.0	6,390.0	3,290.0	7,090.0	8,660.0
جيبوتي	65.7-	92.9-	64.6-	80.7-	91.1-	138.0-
السعودية	14,370.0	29,708.0	24,474.0	27,727.0	42,830.0	65,043.0
السودان	842.3-	777.2-	1,659.2-	1,628.6-	1,656.9-	1,941.5-
سورية	388.0-	345.0	461.1	896.0	213.0	469.6-
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	977.9	4,582.6	3,414.8	2,967.5	2,554.0	2,267.9
قطر	2,171.2	5,988.5	5,753.3	5,340.9	7,403.8	9,671.7
الكويت	7,014.2	16,627.1	10,406.5	6,395.4	11,793.5	21,432.0
لبنان	4,674.0-	4,281.3-	5,541.2-	4,433.3-	4,681.1-	6,094.9-
ليبيا	1,844.9	8,211.2	4,400.0	902.2	5,319.7	9,682.3
مصر	5,989.9-	4,996.8-	3,853.5-	3,030.1-	110.2	1,335.1-
المغرب	2,304.8-	2,920.4-	1,900.9-	1,853.2-	2,506.7-	3,752.0-
موريتانيا	94.1-	124.7-	228.1-	140.4-	429.3-	532.2-
اليمن	873.3-	62.8-	601.5-	896.3-	1,203.8-	972.4-
	صافي التحويلات الجاريه					
مجموع الدول العربية	10,022.4-	13,342.0-	12,880.8-	12,733.4-	10,914.7-	8,117.1-
الاردن	1,873.5	2,183.9	2,058.8	2,264.2	3,205.9	3,216.2
الإمارات	3,907.4-	3,961.8-	4,209.6-	4,424.8-	4,661.7-	5,056.5-
البحرين	819.4-	990.2-	1,264.1-	856.9-	1,082.2-	1,119.9-
تونس	775.0	735.0	895.2	1,127.6	1,256.6	1,412.9
الجزائر	790.0	790.0	670.0	1,070.0	1,750.0	2,460.0
جيبوتي	62.7	53.1	32.7	40.6	43.6	63.1
السعوديه	13,958.0-	15,390.0-	15,120.0-	15,854.0-	14,783.0-	13,555.0-
السودان	342.5	237.0	374.3	665.9	718.4	1,123.3
سوريه	493.2	485.0	493.0	479.0	539.0	679.4
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	1,438.2-	1,451.2-	1,531.9-	1,602.1-	1,672.3-	1,825.7-
قطر	0.0	1,412.9-	1,601.4-	1,517.0-	1,650.3-	2,254.1-
الكويت	2,004.1-	1,955.8-	2,078.0-	2,145.0-	2,378.8-	2,548.4-
لبنان	227.3-	300.3-	151.2	79.6	266.7	582.3
ليبيا	199.1-	485.9-	726.2-	779.2-	1,674.5-	2,269.1-
مصر	4,508.4	4,172.4	4,102.5	3,953.4	3,597.2	4,566.7
المغرب	2,139.0	2,451.4	3,476.1	3,330.1	4,098.1	4,860.9
موريتانيا	123.8	98.8	123.5	95.6	132.9	103.3
اليمن	1,422.9	1,399.5	1,273.0	1,339.6	1,379.5	1,443.7

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل إحتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999- 2004 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية (2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	* 2004
	الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	**5,854.1**	**62,858.6**	**40,419.4**	**27,690.6**	**65,258.3**	**107,701.9**
الأردن	405.0	59.3	4.1-	537.4	1,178.7	17.9-
الإمارات	3,485.3	13,751.7	9,950.3	3,406.4	7,550.7	12,934.0
البحرين	37.0-	830.1	226.9	50.5-	201.1	415.4
تونس	431.4-	819.8-	843.2-	815.5-	784.1-	581.0-
الجزائر	20.0	8,930.0	7,060.0	4,360.0	8,840.0	11,120.0
جيبوتي	3.0-	39.8-	31.9-	40.1-	47.5-	74.9-
السعودية	412.0	14,318.0	9,354.0	11,873.0	28,047.0	51,488.0
السودان	499.8-	540.2-	1,284.9-	962.7-	938.5-	818.2-
سورية	105.3	830.0	954.1	1,375.0	752.0	209.8
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عَمان	460.3-	3,131.3	1,883.0	1,365.4	881.7	442.1
قطر	2,171.2	4,575.5	4,151.9	3,823.9	5,753.6	7,417.6
الكويت	5,010.1	14,671.3	8,328.5	4,250.4	9,414.7	18,883.6
لبنان	4,901.3-	4,581.6-	5,390.1-	4,353.7-	4,414.4-	5,512.5-
ليبيا	1,645.9	7,725.2	3,673.8	123.0	3,645.2	7,413.2
مصر	1,481.5-	824.4-	249.0	923.3	3,707.4	3,231.6
المغرب	165.8-	468.9-	1,575.2	1,476.9	1,591.5	1,108.8
موريتانيا	29.8	26.0-	104.5-	44.8-	296.4-	428.9-
اليمن	549.6	1,336.7	671.5	443.3	175.7	471.3
	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي					
مجموع الدول العربية	**540.2**	**32,052.4-**	**19,412.2-**	**15,132.6-**	**38,100.4-**	**68,680.1-**
الأردن	56.7	88.0	524.4-	270.9	464.3-	525.1-
الإمارات	1,955.1-	10,916.6-	9,464.8-	2,872.4-	5,331.0-	5,775.4-
البحرين	329.8	20.2	317.0-	1,132.4-	543.1	340.7-
تونس	1,087.2	607.8	1,128.3	1,005.5	1,231.1	1,595.9
الجزائر	2,400.0-	1,360.0-	870.0-	710.0-	1,370.0-	1,870.0-
جيبوتي	1.2-	30.7	10.2	34.9	59.7	82.0
السعودية	2,362.1	11,729.0-	11,344.0-	8,858.0-	26,038.0-	46,817.0-
السودان	418.4	299.7	490.5	842.0	1,389.9	1,353.9
سورية	253.0	76.0-	26.0-	230.0-	118.0-	41.7-
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عَمان	124.8	361.5-	228.9-	1,074.1-	270.5-	1,006.5
قطر	286.5	19.0-	1,054.7-	1,712.4-	756.6-	1,335.4-
الكويت	5,003.6-	11,555.2-	3,382.9-	3,490.5-	10,511.8-	19,385.8-
لبنان	5,162.0	4,293.0	4,221.0	5,918.0	7,800.0	5,681.0
ليبيا	558.8-	148.9-	974.6-	89.0	167.1-	1,327.2-
مصر	987.8-	1,065.8-	780.8	2,647.2-	4,710.1-	2,338.8-
المغرب	1,667.4	54.2-	1,957.2	650.2-	363.4	974.0
موريتانيا	48.7-	17.6	40.2	101.0	88.4	206.8
اليمن	252.7-	123.2-	146.8	16.5-	161.4	176.9

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل إحتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999- 2004 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية (2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
	بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	441.8-	3,295.5-	4,914.5-	312.0	2,141.5-	5,321.7-
الاردن	29.4	297.8	58.5	152.6-	272.3	503.1
الإمارات	0.0	0.0	0.0	944.0-	930.4-	3,668.3-
البحرين	267.6-	650.3-	213.6	1,217.8	700.3-	83.2
تونس	4.4	10.7-	24.4-	37.1-	36.2-	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	12.1	9.1-	61.7	55.0	0.0	0.0
السعوديه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	191.3	348.5	666.8	420.7	28.8-	194.5
سوريه	8.0	60.0	92.0	95.0-	85.0	200.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	538.4	509.8-	642.4-	23.4	57.2	933.7-
قطر	0.0	1,865.1-	472.3-	322.8-	766.5-	2,155.2-
الكويت	920.0	850.7-	2,071.5-	1,717.2-	660.3-	1,170.7
لبنان	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
ليبيا	555.7-	1,089.0-	1,364.3-	102.2	316.8-	183.3-
مصر	1,558.1-	583.6	1,547.9-	1,780.0	1,271.7	212.8-
المغرب	125.4	113.7	229.8	188.9-	311.8-	248.1-
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	96.0-	42.1-
اليمن	110.6	285.6	114.2-	170.5	19.3	29.6-
	الميزان الكلي					
مجموع الدول العربية	5,952.4	27,510.7	16,092.8	12,870.1	25,016.4	33,700.1
الاردن	491.1	445.1	470.0-	655.7	986.7	39.9-
الإمارات	1,530.2	2,835.1	485.5	410.1-	1,289.3	3,490.3
البحرين	25.3	200.0	123.4	34.8	43.9	158.0
تونس	660.2	222.7-	260.7	152.8	410.8	1,014.9
الجزائر	2,380.0-	7,570.0	6,190.0	3,650.0	7,470.0	9,250.0
جيبوتي	7.9	18.2-	40.0	49.8	12.2	7.1
السعوديه	2,774.1	2,589.0	1,990.0-	3,015.0	2,009.0	4,671.0
السودان	109.9	108.0	127.6-	300.0	422.6	730.2
سوريه	366.3	814.0	1,020.1	1,050.0	719.0	368.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	202.9	2,260.1	1,011.7	314.7	668.4	515.0
قطر	2,457.7	2,691.5	2,625.0	1,788.7	4,230.5	3,926.9
الكويت	926.5	2,265.4	2,874.1	957.3-	1,757.4-	668.5
لبنان	260.7	288.6-	1,169.1-	1,564.3	3,385.6	168.5
ليبيا	531.4	6,487.3	1,335.0	314.2	3,161.3	5,902.7
مصر	4,027.4-	1,306.6-	518.1-	56.1	269.0	680.0
المغرب	1,627.1	409.4-	3,762.3	637.7	1,643.1	1,834.7
موريتانيا	18.9-	8.4-	64.3-	56.2	304.0-	264.2-
اليمن	407.5	1,499.1	704.1	597.3	356.4	618.6

* أرقام أولية .

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999- 2004 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات إتجاه التجارة .

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2004-1999)

(نسب مئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004 *
مجموع الدول العربية	**5.7**	**15.8**	**12.1**	**11.2**	**15.0**	**18.3**
الاردن	17.9-	25.7-	22.4-	18.1-	19.6-	29.3-
الإمارات	15.5	27.0	22.9	19.3	24.0	27.5
البحرين	13.5	23.2	20.3	14.1	14.6	13.4
تونس	10.3-	11.6-	11.8-	10.0-	9.1-	8.4-
الجزائر	6.9	22.5	17.4	11.8	16.4	16.8
جيبوتي	34.0-	35.2-	32.7-	34.5-	39.9-	44.8-
السعودية	15.5	26.3	21.4	22.6	27.6	33.9
السودان	4.5-	3.4	2.2-	1.2-	0.0	0.9
سورية	1.3	6.3	5.7	10.4	6.1	1.6-
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	18.7	33.9	28.9	27.3	25.7	22.0
قطر	40.0	48.8	42.2	37.2	38.1	46.0
الكويت	18.3	35.3	27.0	19.0	25.8	34.6
لبنان	30.8-	30.8-	35.4-	28.5-	28.8-	36.0-
ليبيا	8.1	27.1	20.4	12.6	30.7	44.3
مصر	11.0-	8.5-	7.2-	6.5-	5.3-	8.4-
المغرب	6.9-	9.6-	8.7-	8.5-	9.9-	13.0-
موريتانيا	2.9	0.9	3.5-	8.3-	30.0-	28.1-
اليمن	4.7	13.8	7.9	5.8	3.3	7.3

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2004-1999)

(نسب مئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004 *
مجموع الدول العربية	**1.0**	**9.7**	**6.4**	**4.3**	**8.9**	**12.9**
الاردن	5.0	0.7	0.0-	5.6	11.6	0.2-
الإمارات	6.3	19.5	14.3	4.5	8.5	12.5
البحرين	0.6-	10.4	2.9	0.6-	2.1	3.8
تونس	2.2-	4.2-	4.2-	3.5-	2.9-	2.0-
الجزائر	0.0	16.3	12.8	7.7	13.0	13.1
جيبوتي	0.6-	7.2-	5.6-	6.8-	7.6-	11.3-
السعودية	0.3	7.6	5.1	6.3	13.1	20.5
السودان	4.8-	4.1-	8.8-	5.8-	4.9-	3.7-
سورية	0.6	4.4	4.7	6.7	3.5	0.9
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	2.9-	15.8	9.4	6.7	4.1	1.8
قطر	17.5	25.8	23.4	19.4	24.3	26.1
الكويت	16.6	39.8	24.4	11.2	20.4	33.9
لبنان	29.7-	27.8-	32.2-	25.1-	24.4-	27.9-
ليبيا	5.4	22.3	12.2	0.6	15.0	26.9
مصر	1.6-	0.8-	0.3	1.1	4.5	4.1
المغرب	0.5-	1.4-	4.6	4.1	3.6	2.2
موريتانيا	3.1	2.8-	10.9-	4.5-	25.5-	31.9-
اليمن	7.2	14.0	7.0	4.3	1.6	3.7

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية *

(2004-1999)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الدول العربية	87,122.8	105,330.4	119,461.1	136,392.9	166,648.4	197,152.5
الاردن	1,991.1	2,762.6	2,578.4	3,494.6	4,739.5	4,824.1
الإمارات	10,675.1	13,522.7	14,146.1	15,212.8	15,085.3	18,529.9
البحرين	1,371.0	1,569.1	1,689.6	1,473.2	1,525.0	1,687.5
تونس	2,827.9	2,509.4	2,925.1	3,091.4	3,600.2	4,813.1
الجزائر	4,526.0	12,024.0	18,081.0	23,238.0	32,987.0	43,246.0
جيبوتي	70.6	67.8	70.3	73.7	100.1	107.2
السعودية	16,997.0	19,585.0	17,596.0	20,611.0	22,620.0	27,291.0
السودان	174.2	279.0	191.0	440.0	865.0	1,643.0
سورية	2,213.0	2,776.0	3,462.0	4,221.0	4,559.0	4,934.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	2,767.4	2,379.9	2,364.9	3,172.3	3,593.4	3,597.3
قطر	1,277.5	1,186.8	1,292.4	1,497.1	2,868.0	3,342.4
الكويت	4,823.7	7,082.4	9,897.3	9,208.1	7,577.0	8,241.9
لبنان	7,775.6	5,943.6	5,013.9	7,243.8	12,519.5	11,734.6
ليبيا	7,280.0	11,927.3	14,245.6	14,338.1	20,168.5	26,743.8
مصر	14,480.5	13,104.9	12,921.6	13,184.1	13,565.6	14,261.7
المغرب	6,174.9	5,429.7	9,039.7	11,024.4	14,870.9	16,337.0
موريتانيا	224.3	279.9	284.5	396.2	415.3	151.1
اليمن	1,472.9	2,900.4	3,661.7	4,473.1	4,989.1	5,667.0

* باستثناء الذهب

ملاحظة : الإجمالي لا يشمل العراق والصومال للفترة كلها .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005.

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية .

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر (2004-1999)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الدول العربية	**7.8**	**8.9**	**9.6**	**10.0**	**10.7**	**10.3**
الأ ر د ن	7.3	8.1	7.2	9.3	11.2	8.0
الإمـــارات	4.6	5.3	5.2	4.9	4.0	4.1
البحريـــن	4.7	4.3	5.0	3.8	3.4	3.3
تونـــــس	4.4	3.7	3.9	3.8	3.9	4.6
الجزا ئـــر	6.1	15.4	22.9	23.2	29.7	28.9
جيبـوتـــي	3.4	3.0	3.2	3.1	3.6	3.3
الســعودية	7.9	8.5	7.4	8.3	8.0	8.0
الســـودان	1.7	2.5	1.1	2.5	4.1	5.5
ســـورية	7.4	9.5	10.1	11.5	12.3	10.0
الصومـــال	...	...	...	...	...	...
العـــراق	...	...	...	...	...	...
عُمـــــان	7.7	6.2	5.3	6.8	7.1	5.5
قطـــــر	6.8	4.9	4.6	4.9	7.9	8.3
الكويـــت	8.6	13.2	16.8	13.6	9.2	9.1
لبنـــــان	16.1	12.3	8.8	14.6	22.5	16.2
ليبيـــــا	18.4	34.7	35.5	23.2	33.6	37.4
مصـــــر	11.5	10.2	11.2	12.3	12.2	9.1
المغـــرب	7.5	6.2	10.9	12.1	13.6	12.1
موريتانـيـا	8.8	10.0	9.2	11.5	7.6	2.3
اليمـــــن	8.3	14.0	16.9	17.4	16.8	18.0

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة

(2004-1999)

(مليون دولار أمريكي)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية المقترضة	**134,965.3**	**128,695.6**	**128,103.6**	**138,211.5**	**147,693.6**	**151,084.3**
الأ ر د ن	7,305.0	6,754.0	6,680.0	7,216.0	7,594.0	7,534.0
تونـــــس	12,393.0	11,630.0	12,078.0	12,979.0	15,373.0	17,467.0
الجزائـــــر	28,315.0	25,261.0	22,571.0	22,642.0	23,353.0	20,600.0
جـيبوتـي	261.4	276.6	271.6	315.1	363.9	396.3
الســـودان	20,491.0	20,546.0	20,798.0	23,611.0	25,710.0	26,283.0
سوريـــــة	4,199.8	4,082.7	3,692.1	3,890.1	4,137.2	4,318.2
الصومـــال	...	...	...	...	...	...
عمـــــان	3,603.0	3,555.0	3,744.0	3,674.4	3,718.5	3,994.4
لبنـــــان	5,418.0	6,999.0	9,384.0	14,314.0	15,341.0	18,117.0
مصـــــر	28,761.0	27,109.0	27,930.9	28,838.3	30,548.2	31,099.3
المغـــرب	17,548.0	16,047.0	14,067.0	13,957.0	14,360.0	13,980.0
موريتانيـــا	1,533.0	1,500.0	2,017.1	1,739.8	1,818.0	1,914.9
اليمـــــن	5,137.1	4,935.3	4,869.9	5,034.8	5,376.8	5,380.1

* بيانات تقديرية.

المصـدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2004-1999)

(في المائة)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية المقترضة	**49.8**	**43.9**	**44.0**	**46.4**	**45.6**	**42.1**
الأ ر د ن	89.7	79.9	74.5	75.5	74.7	65.4
تونـــــس	62.2	59.8	60.2	56.1	57.1	59.7
الجزائـــــر	58.3	46.2	40.9	39.8	34.3	24.3
جـــيبوتـــي	48.8	50.0	47.4	53.2	58.2	59.8
الســـــودان	195.4	157.0	142.4	143.3	134.5	119.4
سوريـــــة	25.0	21.6	18.2	18.8	19.1	18.4
الصومـــــال	...	...	...	...	...	...
عمـــــان	22.9	17.9	18.8	18.1	17.1	16.1
لبنـــــان	32.9	42.4	56.1	82.4	84.6	91.7
مصـــــر	31.7	27.8	30.9	33.6	37.5	39.6
المغـــــرب	49.8	48.1	41.5	38.7	32.8	27.9
موريتانيـــا	157.6	159.9	209.7	176.1	156.2	142.3
اليمـــــن	67.7	51.9	50.4	48.9	47.7	41.7

المصـدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
(2004-1999)

(مليون دولار أمريكي)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية المقترضة	**13,446.5**	**14,088.6**	**13,616.8**	**14,888.9**	**17,098.9**	**16,592.7**
الأ ر د ن	498.0	638.0	601.0	581.0	1,055.0	694.0
تونـــــس	1,518.0	1,855.0	1,418.0	1,610.0	1,629.0	2,006.0
الجزائـــــر	5,116.0	4,500.0	4,464.0	4,150.0	4,358.0	3,028.2
جـــيبوتـــي	15.2	15.1	16.5	27.8	24.2	25.5
الســـــودان	256.0	136.8	86.7	109.0	277.0	333.0
سوريـــــة	279.0	350.0	360.0	368.0	393.0	393.0
الصومـــــال	...	...	...	...	...	...
عمـــــان	711.0	951.0	916.0	842.8	802.2	798.9
لبنـــــان	428.0	1,039.0	1,278.0	2,236.0	2,838.0	3,892.0
مصـــــر	1,499.0	1,782.0	1,698.0	2,153.0	2,396.0	2,560.0
المغـــــرب	2,895.0	2,504.0	2,464.0	2,570.0	3,087.0	2,552.0
موريتانيـــا	94.0	100.0	74.4	65.6	62.7	56.2
اليمـــــن	137.3	217.7	240.2	175.6	176.8	253.9

* بيانات تقديرية .

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق/ (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2004-1999)

(في المائة)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية المقترضة	**18.6**	**15.2**	**15.0**	**15.7**	**15.7**	**12.2**
الأ ر د ن	12.4	15.2	13.6	12.2	20.7	11.4
تونـــــس	17.7	21.1	14.5	15.2	13.6	14.5
الجزائـــــر	39.2	19.9	22.3	20.7	16.7	8.9
جـــيبوتـــي	8.3	7.5	7.9	7.8	7.6	7.2
الســـــودان	9.0	7.5	5.1	5.4	10.8	8.7
سوريـــــة	4.8	4.9	4.6	4.4	5.2	4.6
الصومـــــال	...	...	...	...	...	...
عمـــــان	9.8	8.4	8.3	7.5	6.9	5.5
لبنـــــان	18.1	34.4	45.6	67.5	74.6	83.6
مصـــــر	9.1	9.5	9.6	12.5	11.6	9.5
المغـــــرب	26.8	23.3	21.9	20.4	21.1	14.9
موريتانيـــا	21.9	23.0	19.6	17.2	17.6	12.5
اليمـــــن	5.1	5.2	6.5	4.3	4.0	4.9

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2004

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر 3)	المغرب	موريتانيا 3)	اليمن 4)
أ - الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- ربط سعر الصرف	*	*	*	-	-	*	*	-	*	*	*	*	*	*	-	-	-	-	-
- بالدولار الأمريكي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)																			
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه-	-	-	-	*	*	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-
- تعويم حر - مستقل-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب - سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	-	-	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	*	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	-	-	*	*	-	*
د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية 1)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
ج - - المادة الرابعة عشر - إستمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية 2)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

1- تنص المادة الثامنة القسم الثاني من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص القسم الثالث من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص القسم الرابع على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

2- تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

4- تطبق الدولة نظام أسعار الصرف الاجل بشكل محدود.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2004، وكتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2003 ، صندوق النقد الدولي .

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2004 - 1995)

	العملة الوطنية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2004-2003 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة [1] للفترة 99-2004 %
الأردن	دينار	0.70899	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.70897	0.70902	0.70902	0.70902	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.67100	3.67100	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.00	0.00
تونس	دينار	0.94473	0.97340	1.10590	1.13870	1.18620	1.37070	1.43870	1.42170	1.28850	1.24550	3.34	-0.97
الجزائر	دينار	47.68470	54.74900	57.70700	58.73900	66.57400	75.26000	77.21500	79.68200	77.39500	72.06100	6.89	-1.57
جيبوتي	فرنك	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	3.74500	0.00	0.00
السودان	دينار	57.83100	124.63700	158.6680	199.4470	251.6000	257.1400	258.3500	263.3900	260.9800	257.9100	1.18	-0.49
سورية [2]	ليرة	34.36000	39.26890	44.88000	49.27000	48.41000	47.77000	48.12000	49.18000	49.21000	51.21000	-4.06	-1.12
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	ريال	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.00	0.00
قطر	ريال	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	0.00	0.00
الكويت	دينار	0.29846	0.29942	0.30336	0.30479	0.30438	0.30679	0.30654	0.30397	0.29805	0.29470	1.12	0.64
لبنان	ليرة	1620.93149	1571.40000	1539.50000	1516.10000	1507.80000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	0.35000	0.36510	0.38911	0.37849	0.54034	0.54034	0.65232	1.21359	1.28893	1.29784	-0.69	-16.08
مصر	جنيه	3.39100	3.39200	3.38880	3.38800	3.39500	3.47200	3.97300	4.50000	5.85100	6.19150	-5.82	-11.32
المغرب	درهم	8.52557	8.71610	9.52700	9.60410	9.80400	10.62672	11.30300	11.02100	9.57400	8.86800	7.37	2.03
موريتانيا	اوقية	130.05090	137.22200	151.85300	188.47600	209.51400	238.92300	255.62900	271.73900	263.03000	265.23300	-0.84	-4.61
اليمن	ريال	100.00000	128.19281	129.28100	135.88200	155.71800	161.71800	168.67200	175.62500	183.44800	184.77600	-0.72	-3.36

1) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى إنخفاض في العملة الوطنية المعنية.

2) سعر الصرف المثقل للدولار الامريكي مقابل الليرة السورية .

المصدر: أستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)
(2004- 1995)

	العملة الوطنية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2004-2003 %	متوسط التغيرالسنوي في قيمة العملة 1) للفترة 2004-99 %
الأردن	دينار	1.0755	1.02935	0.97567	0.96177	0.96940	0.93501	0.90257	0.91806	0.99136	1.07330	-8.27	-2.02
الإمارات	درهم	5.5689	5.3296	5.0537	4.9817	5.0212	4.8431	4.6754	4.7553	5.1349	5.5593	-8.27	-2.02
البحرين	دينار	0.5704	0.5459	0.5174	0.5100	0.5141	0.4958	0.4787	0.4869	0.5257	0.5692	-8.27	-2.02
تونس	دينار	1.4332	1.4132	1.5218	1.5446	1.6218	1.8076	1.8316	1.8409	1.8016	1.8854	-4.65	-2.97
الجزائر	دينار	72.3372	79.4846	79.4097	79.67851	91.02270	99.24832	98.30045	103.17493	108.21449	109.08417	-0.80	-3.56
جيبوتي	فرنك	269.6010	258.0154	244.5590	241.0757	242.9874	234.3677	226.2521	230.1191	248.4913	269.0297	-8.27	-2.02
السعودية	ريال	5.6811	5.4370	5.1534	5.0800	5.1203	4.9387	4.7677	4.8492	5.2363	5.6691	-8.27	-2.02
السودان	دينار	87.7291	180.9480	218.3404	270.5467	343.9978	339.1006	328.8988	341.0462	364.9049	390.4178	-6.99	-2.50
سورية 2)	ليرة	52.1238	57.0106	61.7586	66.8340	66.1881	62.9962	61.2603	63.6799	68.8059	77.5204	-12.67	-3.11
الصومال	شلن	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
العراق	دينار	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
عَمان	ريال	0.5833	0.5582	0.5291	0.5216	0.5257	0.5071	0.4895	0.4979	0.5376	0.5820	-8.27	-2.02
قطر	ريال	5.5218	5.2846	5.0089	4.9376	4.9768	4.8002	4.6340	4.7132	5.0895	5.5101	-8.27	-2.02
الكويت	دينار	0.4528	0.4347	0.4174	0.4134	0.4162	0.4046	0.3903	0.3936	0.4167	0.4461	-7.05	-1.38
لبنان	ليرة	2,458.9373	2,281.3589	2,118.4808	2,056.5654	2,061.5258	1,987.9995	1,919.1598	1,951.9617	2,107.8020	2,282.0163	-8.27	-2.01
ليبيا	دينار	0.5310	0.5300	0.5354	0.5134	0.7388	0.7126	0.8304	1.5714	1.8022	1.9646	-9.01	-17.77
مصر	جنيه	5.1441	4.9245	4.6633	4.5958	4.6418	4.5787	5.0579	5.8268	8.1809	9.37254	-14.57	-13.11
المغرب	درهم	12.9332	12.6540	13.1099	13.0278	13.4044	14.0139	14.3896	14.2704	13.3865	13.4242	-0.28	-0.03
موريتانيا	اوقية	197.2860	199.2189	208.9624	255.6647	286.4561	315.0771	325.4348	351.8568	367.7713	401.5032	-9.17	-6.53
اليمن	ريال	151.6990	186.1103	177.9015	184.3218	212.9040	213.2639	214.7320	227.4052	256.4989	279.7094	-9.05	-5.31

1) تم احتساب متوسط التغير على أساس العملة الوطنية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إنخفاض في العملة الوطنية المعنية.

2) مفومة وفقا لسعر الصرف المثقل للدولار الامريكي مقابل الليرة السورية .

المصدر: أستبيان التقرير الأقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .